دراسات استراتيجية

160

أحمد مبارك سالم

الشرطة المجتمعية
في إطار استراتيجية خليجية موحدة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الشرطة المجتمعية

في إطار استراتيجية خليجية موحدة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراســات استراتيجيــة

الشرطة المجتمعية
في إطار استراتيجية خليجية موحدة

أحمد مبارك سالم

العـدد 160

تصـدر عـن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة

محتوىٰ الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2010

ISSN 1682-1203

النسخة العادية: ISBN 978-9948-14-372-7

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-373-4

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

مفهوم الشراكة المجتمعية سبق إلى تطبيقه كثير من دول العالم، وبهذا تبرز أهمية دراسته وتقييم مدى إسهامه في تحقيق أمن المجتمع، ومن ثم اقتراحه ضمن استراتيجية موحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف مكافحة الجريمة وتعزيز أمن المجتمعات الخليجية. ونظراً لوجود قواسم مشتركة بين شعوب الخليج العربي، وكذلك مشروعات مشتركة على صعد مختلفة، فإن هناك ضرورة لوجود استراتيجية على الصعيد الأمني لتخدم مصالحها العامة.

إن الظروف المشتركة بين دول المنطقة جعلت تبني منهجية في التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجهها دول المنطقة من الضرورات، ولاسيما في ظل تحديات تجعل سيادة الأمن رغبة تسعى لها كل الكيانات في العالم. إن استثمار عنصر الشراكة المجتمعية كمفهوم يمكن من خلاله تجاوز التحديات التي تواجه المنطقة. وهنا لابد من وضع منهجية يمكن من خلالها زرع هذه القناعة لدى المواطن البسيط والمثقف على حد سواء.

وفي ظل ازدياد معدلات ارتكاب الجريمة، ومع اتساع نطاق خطورة الأزمات والكوارث، فقد تولد التوجه نحو تعزيز التعاون ومشاركة الجمهور الشرطة في إجراءات الوقاية من الجريمة ومكافحتها بهدف حماية المجتمع من الآثار والأخطار الاجتماعية. فقد تعددت المناهج التي تهدف لتعزيز

السياسات الوقائية، وظهر مفهوم الشرطة المجتمعية الذي يركز على المسؤولية المشتركة بين المجتمع المحلي ورجال الشرطة بوصفهم شركاء في تحديد المشكلات الاجتماعية والجرائم ومكافحتها وضبطها والوقاية منها.

ومع تعدد الطرح في تناول استراتيجيات السياسات الوقائية، فإن تحسين كفاءة الأداء في تطبيق هذه السياسات يستلزم تطوير الأشكال الاتصالية الكفيلة بصناعة التأثير الملائم والمحقق للأهداف المرجوة، حيث لم تعد الوسائل التقليدية مجدية في ذلك، وأصبحت الاتجاهات الحديثة هي المجدية. كما أن المسؤولية الأحادية الجانب لم تعد تحقق التغطية المطلوبة في ظل تعدد وتنوع مهام ومسؤوليات الجهاز الأمني في الدولة، مما يستلزم تحفيزاً للمسؤولية المجتمعية. لكن قياس مدى استثمار الأجهزة الأمنية لبرامج التوعية الأمنية في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية يستلزم تعدد الجوانب التي يمكن من خلالها معرفة كفاءة الأداء في ذلك. فجانب التنظير وتحديد نطاق المسؤولية يستلزم الوقوف على ما تعكسه التطبيقات الجادة لتحفيز الأدوار التي من شأنها تجويد الدعم لبرامج التوعية الأمنية، على نحو يكفل خفض معدلات الخطورة وزيادة مؤشرات الطمأنينة والاستقرار في المجتمع.

ومن خلال هذه الدراسة نفترض أن هناك مفهوماً يتصل في محاوره بضرورة تبني تعزيز شراكة المجتمع تعزيزاً للأمن، وأن هناك تجارب يمكن تطبيقها لتحسين الأوضاع الأمنية في المجتمع الخليجي، وأن هناك استراتيجية يمكن أن تكون موحدة المعالم بين دول مجلس التعاون.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة: يتناول الأول مفهوم الشراكة المجتمعية والأهداف الأمنية التي تتحقق من خلال هذا المفهوم، ويناقش الثاني تجارب تطبيق مفهوم الشراكة المجتمعية وآلياتها، حيث يدرس المفاهيم العالمية المختلفة للشراكة المجتمعية، ويعرض لتجارب عالمية وعربية سبق أن طبقت هذا المفهوم. أما المحور الثالث فيقترح تصوراً لاستراتيجية خليجية موحدة للشراكة المجتمعية، ويتناول الأسباب التي تدعو إلى العمل على وضع هذا التصور، واستراتيجية الانطلاق لبنائه، ومقوماته ودعائمه، والعقبات التي يمكن أن تعترض سبل تطبيقه، والحلول المقترحة لمواجهتها. أما المحور الرابع فيتناول القيم والمفاهيم التي من شأنها تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية. وأخيراً تنتهي الدراسة بخاتمة توضح أهم نتائجها وتوصياتها.

مفهوم الشراكة المجتمعية وأهدافها

أولاً: مفهوم الشراكة المجتمعية

تنطلق فلسفة مفهوم الشراكة المجتمعية من أن مسؤولية تحقيق الأمن قد أصبحت مشتركة بين جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، كما أن هذه الشراكة يمكن تحقيقها بتعزيز الوقاية من الظواهر السلبية وأنماط السلوك الانحرافي والإجرامي، بما يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع.

وحتى يؤتي مفهوم الشراكة المجتمعية ثماره في حفظ المجتمع من الجريمة والظواهر السلبية، لابد من تحقق التعاون بين مؤسسات المجتمع كافة، وكذلك معظم أفراده على مختلف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية، وذلك لدعم هذا المفهوم وتعزيزه إيجابياً، بما يخدم الأجهزة الأمنية في مهامها، وبخاصة في مكافحة الجريمة، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. وتعد شرطة المجتمع وسيلة من وسائل تدعيم هذا المفهوم وتطبيقه على أرض الواقع، فضلاً عن وسائل أخرى تساعد في تعزيزه مثل وسائل الإعلام المختلفة من برامج تلفزيونية وإذاعية ونشرات ومطبوعات تنمي الوعي بأهمية هذا المفهوم، وتعرُّف سبل تطبيقه.

فالشراكة المجتمعية هي «استراتيجية أو سياسة تهدف إلى تحقيق ضبط الجريمة، وخفض الخوف منها، بتوفير أساليب جديدة من خلال تفاعلات شرطية واجتماعية». كما أن مفهوم الشراكة المجتمعية تعبر عنه مجموعة من المبادرات التي يتم من خلالها تعزيز المفهوم وغرسه في فكر المجتمع وكيانه، وهو طرح حديث لتعزيز المفاهيم الأمنية في المجتمع بشكل يكفل إخراج هذه المفاهيم من شكلها التقليدي الذي أصبح غير مجدٍ في تحقيق الكفاية الأمنية التي يحتاجها المجتمع. ويقوم هذا المفهوم الاستراتيجي على تعزيز الاتصال والتواصل بين عناصر الشرطة وأفراد المجتمع، وهو في المقام الأول مسؤولية ثنائية بين المجتمع والشرطة للعمل على تعزيز مكافحة مختلف الجرائم، كما أنه سلسلة من الأنشطة المتداخلة التي تضطلع بها الشرطة داخل المجتمع، وهو محاولة للعمل مع المجتمع

لمعالجة المشكلات والظواهر التي قد تؤدي إلى الجريمة أو تسهم في أي نوع من عدم الاستقرار في المجتمع. وهو في المقام الأول تفعيل لطاقة المجتمع لبناء دور متكامل له في مكافحة الجريمة، وتهميش خطورتها.[1]

ثانياً: أهداف الشراكة المجتمعية

هناك عدة أهداف يمكن أن تتحقق من خلال تفعيل مفهوم الشراكة المجتمعية؛ ومنها:[2]

1. تكوين رأي عام مستنير وواعٍ لمخاطر الإجرام والانحراف في واقع المجتمع، والعمل على مؤازرة جهاز الشرطة في مكافحة الجريمة.

2. تحسين العلاقة والصلة بين الشرطة والمجتمع، وإشاعة جو المساعدة، وتشجيع العمل الجماعي المنظم.

3. تحقيق كفاءة ونجاح في أداء المسؤوليات الأمنية عن طريق خلق مشاركة جماعية بين أطياف المجتمع المختلفة.

4. إقناع الجمهور بأن رجال الأمن هم مواطنون ومكلفون بواجبات ومهام أمنية كبيرة، وأنه يجب مساعدتهم تقديراً لجهودهم.

5. العمل على إقحام كافة الهيئات والمؤسسات والقطاعات ذات الصلة بالعمل الأمني لتتولى مسؤوليتها في كافة الجوانب؛ كتوفير فرص

للعمل، وإعداد برامج شبابية في فترة الصيف، والرعاية الأسرية، ورعاية أسر المسجونين، ومعالجة المدمنين.

6. معالجة المشكلات الأمنية بعقلية متفتحة دون اللجوء إلى العقوبات الصارمة.

7. العمل على نشر الثقافة الأمنية، وغرس روح المسؤولية في الجميع، والعمل على استثمار هذه الثقافة في تحقيق التعاون لخير المجتمع.

8. توسيع دائرة الحوار بين الشرطة والمجتمع لمعرفة أسباب الجريمة، وتشخيصها، وإيجاد العلاج اللازم لها.

9. النهوض بمستوى الشرطة لاستيعاب هذا التعاون، وتحسين صلتهم بالجمهور.

10. غرس روح المسؤولية، وتعزيز الثقة بالنفس في الجماهير للمساهمة الفعالة في التعاون مع رجال الشرطة لمكافحة الجريمة.

تجارب تطبيق مفهوم الشراكة المجتمعية وآلياتها

يعد تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية وسيلة لتحقيق غاية نبيلة تتمثل في تعزيز الأمن في المجتمع، ومما لاشك فيه أن تحقيق ذلك يحتاج إلى آليات وأدوات تكفل تطبيق هذا المفهوم وتمكينه بما يتناسب مع الإطار الوطني

والخليجي. ونحاول هنا أن تناول تلك الآليات والأدوات لتحقيق الاستجابة للحاجة الأمنية الملحة التي فرضتها عملية التنمية والانفتاح في مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وحتى يتحقق هذا المفهوم إيجابياً، فلابد من الوقوف على تجارب سابقة في بعض الدول، للاستفادة منها في معرفة كيفية قيام هذه الدول بغرس هذا المفهوم في نفوس أفراد المجتمع. كما لابد من التأكيد على أن الوعي ضروري لإنتاج هذا المفهوم بصورة إيجابية.

وإذا كان هذا المفهوم يقوم على التعاون بين مختلف الجهات والقطاعات في المجتمع، فلابد من وضع الأطر للأدوار التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات والأفراد في المجتمع، كما أنه لابد كذلك من تحديد الأطراف التي يتعين عليها النهوض بهذا المفهوم في المجتمع، وعلى رأسها الأسرة.

أولاً: مفاهيم وتجارب عالمية وعربية وسبل الاستفادة منها

حتى نكوِّن الاستراتيجية التي يمكن أن نفعّل من خلالها مفهوم الشراكة المجتمعية، لابد من الوقوف على تجارب تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية في مختلف دول العالم التي كان لها قدم السبق في استثمار هذا المفهوم في مجتمعاتها؛ فنظرة فرنسا نحو تعزيز هذا المفهوم تختلف عن نظرة بريطانيا، كما تختلف هذه الأخيرة عن النظرة الأمريكية. وحتى نتمكن من وضع استراتيجية لاستثمار هذا المفهوم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لابد من قراءة دقيقة لمختلف التجارب العالمية، ليس لنطبقها بشكل مباشر على مجتمعنا، بل لنأخذ الجانب الذي يناسب واقعنا وعاداتنا وتقاليدنا، ولرفع درجة الوعي التي وصلنا إليها لمدى التفاعل والدعم من أجل تعزيز المفاهيم الإيجابية الحديثة.

مفاهيم عالمية للشراكة المجتمعية

هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة لمعالجة مفهوم الشراكة المجتمعية في العالم:

1. المفهوم الفرنسي: لقد كان للفرنسيين قدم السبق في تفعيل مفهوم الشراكة المجتمعية، حيث أعيد صياغة العلاقة بين الشرطة والمواطن بكيفية وأسلوب مختلفين عما كان سائداً من قبل، ومن ثم تم الوصول إلى إسهام الطرفين: المواطن والشرطة إيجابياً في العملية الأمنية. ويعني تعزيز الشراكة المجتمعية في المفهوم الفرنسي أن على الشرطة أن تقترب من المواطن للمساهمة في تفعيل هذا المفهوم على أرض الواقع بطريقة إيجابية. كما أكد دومينيك مونجاردي، الباحث بالمركز الفرنسي للبحوث العلمية، أن الأوضاع في المجتمع الفرنسي قد تغيرت، وأن على الشرطة نتيجة لذلك أن تغير أسلوبها في تعاملها مع المواطنين، حيث أصبح لدينا الآن ما يعرف بالمواطن الزبون في مقابل المواطن المحكوم؛[3] بمعنى أن العلاقة بين أجهزة الشرطة والمواطن في وقتنا الحاضر ليست هي تلك العلاقة التي كانت سائدة في السابق، وما على أجهزة الأمن (الشرطة

تحديداً) إلا أن تتفهم هذا الواقع، وتغير أسلوب تعاملها مع المواطنين، وذلك بالتقرب إليهم أكثر، و"تسويق" خدماتها لهم، مثلها في ذلك مثل أي مرفق حكومي، وهذا ما يقوم عليه المفهوم الفرنسي في نظرته للشراكة المجتمعية.

2. المفهوم البريطاني: لقد ابتُكر مفهوم الشراكة المجتمعية أو ما يعرف بشرطة المجتمع في بريطانيا عن طريق المؤسسة الأهلية البريطانية، والتي تعمل في مجال الوقاية من الجريمة منذ عام 1982. وتنطلق هذه المؤسسة في استخدامها مصطلح الشرطة المجتمعية من الفلسفة الليبرالية الجديدة التي ظهرت في بريطانيا بعد منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، والتي كان لها آثار بارزة في المجتمع البريطاني.

ومن هذا المنطلق فإن مفهوم الشرطة المجتمعية كوسيلة لتعزيز الشراكة المجتمعية لمكافحة الجريمة في المنظور البريطاني يعني، عموماً، أن على المواطن أن يتجه إلى الشرطة لمساعدتها على أداء مهامها، وما على الشرطة إلا أن تعامل المواطن بأسلوب لائق (جديد)، وذلك في احترام تام لكل حقوقه ومكتسباته بوصفه مواطناً وصاحب حقوق في الخدمات الأمنية. وتهدف الشرطة المجتمعية في بريطانيا إلى جعل المواطن "عين الشرطة وأذنها"؛ أي جعل المواطن يساهم بشكل فعال في تحقيق الأمن في المجتمع البريطاني، وذلك بتعاونه المباشر والفعال مع الشرطة.

3. المفهوم الأمريكي: ينطلق هذا المفهوم من "الطبيعة البراجماتية" للمجتمع الأمريكي، حيث يعني، بصورة أساسية، زيادة أو رفع فاعلية الشرطة في مواجهة الإجرام والانحراف، وذلك بإضافة مهام جديدة إلى مهامها التقليدية المعروفة، والتي تتمثل أصلاً في مساهمة الشرطة في الحيلولة دون استفحال المشكلات الاجتماعية وبروزها على السطح، وذلك بالمساهمة المباشرة في إيجاد حلول، أو البحث عن حلول للمشكلات التي يعانيها السكان في بعض المناطق أو الأحياء السكنية. وبصورة عامة، يعبر المفهوم الأمريكي للشرطة المجتمعية عن رفع أو زيادة درجة التفاعل بين المواطن والأجهزة الأمنية، وذلك بهدف زيادة فاعليتها ورفع كفاءة الأداء لديها.[4]

تجارب عالمية في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية

هناك دول لها تجارب أثبتت جدواها في العمل الشمولي الوقائي من الجريمة، وقد خضعت هذه التجارب للتقييم العلمي والإيجابي من قبل متخصصين من هيئات ذات صلة بموضوع الشراكة المجتمعية.

1. التجربة الفنلندية:[5] لقد اتخذت فنلندا تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال اعتماد برامج في المؤسسات التربوية، كما أخذت ببرامج المكافحة والوقاية من الجريمة عن طريق مؤسسات الدولة الأهلية والحكومية، وعن طريق الأفراد كذلك. لقد اعتمدت فنلندا على إدخال مادة الوقاية من الجريمة كمادة أساسية في مناهج المدارس والمؤسسات التربوية كافة، كما خصصت لتدريس هذه

المادة شرطياً يقوم بتدريسها بالزي الرسمي يساعده أستاذ من المدرسة نفسها. ويحضر مؤلف المادة العلمية، التي يتم تدريسها، إحدى المحاضرات التدريبية ليقف على مدى الإيجابية في أسلوب تدريسها. إن الهدف الأساسي من ذلك يتمثل أساساً في توضيح دور الشرطة في المجتمع باعتبارها حامية للأفراد وممتلكاتهم، ومنفذة للقوانين وحامية لها، كما تهدف هذه المادة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الشرطة والمواطن، وذلك بتوضيح دور الشرطة، ودور المواطن، والدور المشترك لكل منهما في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته. ولقد أعطت هذه التجربة ثمارها حيث تعد فنلندا اليوم من الدول القليلة في العالم التي استطاعت تقليص وتخفيض معدلات الجريمة، كما أن جرائم الاعتداء على الأفراد والممتلكات فيها، وهي من الأعمال الانحرافية المرتبطة عادة بالشباب في فنلندا (خاصة عند اقترانها بتعاطي الكحول) قد بدأت في الانخفاض الملحوظ.

وإذا كان المجتمع الفنلندي كغيره من المجتمعات قد عانى آفة تعاطي المخدرات، خاصة في أوساط الشباب، فإن السياسة الوقائية المدروسة، والمعدة علمياً قد آتت أُكُلها بتقليص جرائم تعاطي المخدرات. وأهم دليل على نجاح الوقاية من الجريمة في هذه الدولة بواسطة اعتماد مادة الوقاية من الجريمة في المناهج التربوي يؤكده انخفاض معدل بعض الجرائم التي تعد أصلاً من أعمال الشباب، أو على الأقل من أعمال الأوساط العمرية بين 15– 30 سنة، حيث نجدها قد انخفضت بصورة ملموسة.

2. التجربة الأسترالية:[6] تعد التجربة الأسترالية في ميدان الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف هي الأخرى من التجارب الرائدة، ولها علاقة أساسية أيضاً بالتربية والمؤسسات التربوية. اعتمدت أستراليا، في سياستها الوقائية من الجريمة كسبيل لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية، على إنشاء المعهد الأسترالي للدراسات الإجرامية، الذي كان له أثر كبير في رسم السياسة الوقائية، وفي وضع الكثير من الفعاليات والأعمال الوقائية التي نُفِّذت في المجتمع الأسترالي على مختلف الصعد والميادين، إلا أن أهم الأعمال الوقائية كانت تنفذ على مستويات الشباب، وعلى مستوى المؤسسات التربوية.

ومن البرامج التي اعتمدتها أستراليا لدعم البرنامج الشامل للسياسة الوقائية من الجريمة ما قامت به مقاطعة أستراليا الجنوبية من إنشاء "نادي نواب الشرطة"، بمساندة مالية من تجار المنطقة، وكان الهدف منه هو الاتصال بتلاميذ المدارس من الفئة العمرية 5 – 15 سنة، وحثهم على الانخراط في هذا النادي، وقد ركز هذا النادي على الأعمال الوقائية عن طريق التركيز على النقاط الآتية:

- نشر الوعي بين التلاميذ بمسؤوليتهم تجاه مجتمعهم المحلي أو المنطقة التي يسكنون فيها.

- تقوية الاتصالات المباشرة مع الشرطة المحلية (تكوين صداقات بين الشرطة المحلية والأطفال)؛ وذلك لإعطاء صورة جذابة للشرطة لدى التلاميذ.

- إعطاء التلاميذ بعض الواجبات المحددة والمناسبة لأعمارهم، والمعبرة عن المسؤولية الجماعية.

- الزيارات المتكررة من طرف الشرطة للمدارس، والدخول مع التلاميذ في حوارات ومناقشات داخل الفصول المدرسية حول جميع الموضوعات ذات العلاقة.

- تشجيع أعضاء جدد على الانضمام إلى النادي.

وقد تم الاستعانة ببعض الوسائل؛ مثل توزيع ملصقات جميلة، وأمور محببة لدى الأطفال، وذات مغزى وقائي، وقد خُصص لهذا النادي 65000 دولار أسترالي كميزانية مبدئية، وكان يسيّر أساساً من طرف شرطة الولاية.

3. التجربة اليابانية:[7] شكل مفهوم الشراكة المجتمعية في اليابان مرحلة من مراحل تطور الشرطة التقليدية التي بدأت وفق نظم عسكرية، ثم تدرجت إلى أن تم إدماجها في المجتمع بالأسلوب الياباني. ولم يتمسك اليابانيون بالخبرة الغربية بحذافيرها، بل قاموا بوضعها في قوالب يابانية أصيلة. ومن أبرز ما يميز تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية في النظام الياباني ما يطلق عليه "نقاط الشرطة اليابانية"، وهي تتكون من مكاتب صغيرة تأخذ مواقع استراتيجية بارزة في الشوارع الرئيسية داخل المدن، وأماكن الازدحام، والأسواق، والمراكز التجارية. وتعتبر نقطة الشرطة

نقطة ارتكاز مؤقت للدوريات الأمنية المتحركة. ورجل الشرطة العامل في هذه النقطة هو المرجع لكل ما يدور في دائرة اختصاصه، كما يعلم بتحركات السكان، وظروفهم الاجتماعية، وتربطه بالسكان علاقة حميمة لما يقدمه لهم من خدمات أمنية واجتماعية غير محدودة، فهو المرشد والموجِّه لأهل منطقته، والوسيط لفض النزاعات العامة والخاصة، وكثيراً ما يقوم الشرطي المتواجد في النقطة بمعالجة مشكلات الشباب وتسوية المشكلات الأسرية، حتى أصبح يمثل رمز السلطة والوجه المشرق للشرطة. وبالنسبة للشرطي في القرية فهو يقيم في منزله كأحد سكان القرية، ويقوم بمهام كتلك التي يقوم بها شرطي النقطة في المدينة.

وقد اتخذت الشرطة اليابانية على المستويين المركزي والمحلي نهجاً يقوم على مبدأ إعطاء صلاحيات للمؤسسات الأهلية مع الوثوق بها؛ وهي تلك المؤسسات أو الجمعيات التي تعمل وفق برامج معدَّة من قبل مواطنين يعملون فيها على سبيل التطوع. وتعقد هذه الجمعيات لقاءات دورية تتدرج من الأحياء إلى المراكز فالمحافظات، حتى يتم اختتامها باللقاء السنوي العام لممثلي الجمعيات على مستوى اليابان، كما تضطلع هذه الجمعيات بإعداد الدراسات الميدانية وجمع المعلومات الأمنية، ورسم السياسات العامة للوقاية من الجريمة.

ومن أهم الأنشطة التي تقوم بها تلك الجمعيات لتعزيز الوقاية من الجريمة، العمل على تنظيم حملات سنوية للوقاية من الجريمة، والقيام

بأعمال الدوريات، إضافة إلى تنظيم اجتماعات لمكافحة الجريمة، وإصدار وتوزيع النشرات الدورية. وتتفرع عن هذه الجمعيات مراكز اتصال يتم انتخاب أعضائها في أثناء الاجتماعات الدورية لهذه الجمعيات. ومن أبرز الأمثلة عليها، جمعيات مكافحة المخدرات، التي تعنى بجمع المعلومات عن ترويج المخدرات، والعمل بصورة مباشرة مع الشرطة في أعمال الضبط والتبليغ عن الأماكن التي تروَّج فيها، كما أن لهذه الجمعيات متخصصين في معالجة المدمنين، إضافة إلى مصحات خاصة يموِّلها رجال الأعمال والشركات الكبرى. ولعل أخذ اليابان بهذا الأسلوب لتعزيز مفهوم الشراكة مع المجتمع الياباني يتشابه إلى حد ما مع ما أخذت به التجربة الأسترالية، مع اختلاف بالنسبة للفئة المستهدفة في كلتا التجربتين.

ومن الاستراتيجيات التي أخذت بها اليابان لتعزيز المفهوم ما يأتي:

- المجلس الأهلي لتوجيه الأحداث: وهو معني بتناول قضايا الشباب بأسلوب علمي، إضافة إلى قيام هذا المجلس بحماية الصغار من الممارسات الاجتماعية السلبية كتجارة الجنس ونشر الصور الفاضحة.

- روابط السلامة المرورية: وهي روابط يتم تنظيمها لتنوير المواطنين بمخاطر الطريق، وكيفية تفاديها، والتركيز على إقناع المواطنين باستخدام المواصلات العامة كالقطارات والحافلات بدلاً من السيارات الخاصة.

- شركات الأمن الخاصة: حيث تعتبر هذه الشركات صاحبة دور كبير في دعم الشراكة المجتمعية؛ وذلك لأسلوبها الراقي وتعاونها مع الشرطة الرسمية من جهة، ومع الشرطة المجتمعية من جهة أخرى. ويرجع نمو هذه الشركات بسرعة كبيرة إلى التشجيع والدعم من الشرطة الرسمية التي تشرف على تلك الشركات، وتحدد لها ضوابط اختيار الأفراد وشروط التدريب.

ومن الأساليب التي اتخذتها اليابان لتحديث وتجديد نظرة المجتمع إلى الشرطة، وتغييرها عن النظرة التقليدية ما يأتي:

- أصبحت التحية العسكرية واجبة على كل شرطي يبدأ بها تعامله مع جميع أفراد وفئات المجتمع، إضافة إلى الابتسامة التي أصبحت عادة من العادات لدى الشرطة، وهم يتعاملون بها حتى مع الجمهور، ولو كانوا من مرتكبي الجرائم ومخالفي القانون.

- تسليح رجل الشرطة بمعلومات كافية عن دائرة اختصاصه؛ وذلك حتى يتمكن من خدمة الجمهور بتوجيه النصح والإرشاد لهم.

- الكف عن توجيه التهم للمشتبه فيهم قبل توافر الأدلة الكافية.

- تطوير شرطة الحي لتقريب الشرطة من المواطنين؛ وذلك حتى يصبح الشرطي جزءاً من المجتمع.

- استحداث نظام الزيارات الودية للمواطنين في منازلهم ومواقع عملهم دورياً بقصد التعارف وتقديم المجاملات في المناسبات الخاصة، والتعرف على أحوال السكان في دائرة الاختصاص.

وبعد أن أذابت اليابان الحاجز الثلجي بين الشرطة والمجتمع خلال الفترة 1954 – 1970 شرعت في تحريك أعضاء المجتمع تجاه المشاركة العملية المباشرة في الأنشطة الأمنية، وذلك عن طريق ترسيخ مفهوم الشرطة المجتمعية. وقد جنت اليابان ثمار تعزيزها هذا المفهوم في مدنها، وفي مختلف المقاطعات فيها بازدياد حالة الأمن العام والنظام، وانخفاض معدل الجريمة، وهو ما أدى إلى هذا التطور الكبير في العلاقة بين الشرطة والمجتمع في اليابان.

تجارب عربية لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية

1. التجربة الليبية:[8] انطلقت التجربة الليبية لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية تأسيساً على المبدأ الذي يقضي بأن كل مواطن في المجتمع هو رجل أمن مسؤول مسؤولية كاملة عن نفسه وعمن حوله. وقد صدر من أجل ذلك قانون متعلق بالأمن والشرطة تضمن لائحة تنفيذية انطلقت منذ عام 1992 وهي متعلقة بتنظيم الأمن الشعبي والمحلي. ومن خلال قراءة نصوص تلك اللائحة نجد أن فيها من المنطلقات ما يجسد أمن المجتمع، ويؤكد على تطبيق هذه الأفكار عملياً. ويمكن إجمالها فيما يأتي:

- اعتماد مبدأ أن الأمن مسؤولية كل مواطن ومواطنة؛ وعليه فإن المواطن مسؤول عن أمنه مسؤولية فردية.

- أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية (المواطنون) مسؤولون مسؤولية جماعية عن توفير أمنهم بعد التوعية الأمنية اللازمة لهم، ووضع برنامج لعملهم تحت إشراف رجال الأمن العام.

- يعدُّ مركز الأمن الشعبي المحلي هو النقطة الرئيسة التي تنطلق منها العمليات الأمنية في تنفيذ برامج الأمن الشعبي المحلي، وهذه البرامج تشتمل الآتي:

- العمل على تنفيذ برامج الأمن الشعبي المحلي في كلٍّ من الحي والمؤسسة التعليمية والصناعية والاجتماعية.

- القيام برصد كل الأنشطة الهدامة التي تخل بالأمن والإبلاغ عنها.

- اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد مرتكبي المخالفات من جنح وجرائم، وإخطار الأمن العام بذلك ليتولى إجراءات التحقيق فيما يتعلق بالجنايات.

- القيام بحصر كل المقيمين في نطاق المؤتمر من المواطنين والعرب والأجانب.

- المساهمة في تنفيذ برامج الدفاع المدني.

- بعد انخراط المواطن في برنامج الأمن الشعبي المحلي تصرف له بطاقة تعريف للاستدلال بها عند الحاجة.

وقد عملت ليبيا ضمن برنامج الأمن الشعبي المحلي بإنشاء 350 مركزاً أمنياً شعبياً محلياً في كل أنحاء الجماهيرية، كما تم توعية المتطوعين بأهمية هذا البرنامج، وتم تدريب المتطوعين من قبل رجال الأمن. أما على نطاق الأمن الشعبي المحلي في الحي فيقوم على كل حي 10 من الأفراد، ويكون كل منهم مسؤولاً عن أمنه، ومساهماً بشكل فعال في حل النزاعات بطريقة ودية، والعمل على وضع برنامج وجدول لتنظيم برامج الحراسة لكل أفراد الحي، والقيام بوضع خطة مدروسة للوقاية من أخطار الجريمة، وإحالة القضايا التي يصعب حلها داخل الحي إلى الجهات المعنية.

إذن، فعملية تعزيز المفهوم في واقع المجتمع الليبي قامت على التزام كل عضو بحدود اختصاصاته، والعمل على تنمية وعي المواطن بأهمية البرنامج المطروح للتطبيق، وبعد ذلك تأتي خطوة انخراطه في العملية لتعزيز هذا المفهوم، وذلك عن طريق انخراطه في التطوع بأحد مراكز الأمن الشعبي المحلي بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما كان لبرنامج الأمن الشعبي في الجماهيرية الليبية دور في المؤسسات التعليمية، وقد تمثل هذا الدور بتعريف الطلاب بهذا البرنامج، والعمل على إعداد قيادات طلابية قادرة على قيادة تنظيم الطلاب، والتنسيق مع مراكز الأمن الشعبي المحلي، والعمل على وضع برامج تكفل تعزيز هذا المفهوم في عقول الطلبة.

أما في المؤسسات الإنتاجية والصناعية فقد تم تعزيز مفهوم مسؤولية كل مواطن داخل المصنع، وقد اعتُبر لأجل ذلك جميع العاملين في المؤسسة الإنتاجية والصناعية مسؤولين عن أمن المنشأة التي يعملون بها. إن نظام الأمن الشعبي المحلي في الجماهيرية الليبية يتيح الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة في إجراءات الوقاية من الجريمة، وقد اتخذ لأجل ذلك تحقيق استيعاب الفكرة لدى جميع المواطنين أولاً، ثم اتباع الأسلوب الصحيح لتطبيقها وتفعيلها بعد ذلك.

2. تجربة دبي: تعد تجربة شرطة دبي من التجارب الناجحة، على المستوى العربي، في إشراك المواطن في المسؤولية الأمنية. وقد استخدمت لأجل تعزيز الشراكة المجتمعية، باعتبارها مجتمعاً اقتصادياً منفتحاً، المفهوم الفرنسي الذي يقوم على اعتبار أن جهاز الأمن ينبغي أن يقدم خدمات أمنية لأفراد المجتمع الذين يعتبرون بمثابة عملاء لمختلف الخدمات الأمنية. ولتعزيز هذا المفهوم فقد دأبت شرطة دبي على تقديم خدمات متنوعة للجمهور ذات صبغة اجتماعية، وتعليمية، كما قامت لأجل ذلك بعقد الدورات العلمية، وإطلاق حملات التوعية للتعريف بأضرار الجريمة وتبعاتها، وقامت بإنشاء مكاتب للخدمة الاجتماعية في الأحياء التي ترتفع بها نسبة حدوث المشكلات، وهي بذلك قد جعلت تقديم الخدمات ذات الصبغة الاجتماعية حافزاً للمواطن وتشجيعاً له للإسهام في مكافحة الجريمة.

وقد أنشأت شرطة دبي كثيراً من المجالس المحلية؛ كمجلس الشرطة الاستشاري لخدمة المجتمع، والمجالس الشرطية لخدمة الأحياء، كما فتحت عضوية هذه المجالس للمواطنين، وتهدف هذه المجالس إلى دراسة الظواهر والمشكلات التي يعانيها الجمهور والمتعلقة بالجوانب الأمنية داخل إمارة دبي.

كما تقوم شرطة دبي بطرح برامج متكاملة للوقاية من الجريمة تهدف إلى تعزيز التعاون بين الشرطة والجمهور، وتحفز أفراد المجتمع إلى ضبط الخارجين على القانون، وتعميق مفهوم المشاركة بين الشرطة والمجتمع.

3. التجربة الأردنية:[9] ارتأت مديرية الأمن العام في الأردن أهمية التواصل مع الجمهور والتحاور معه للوصول إلى مجتمع آمن تنخفض فيه معدلات الجريمة، وذلك من خلال تفعيل دور المواطن الأمني لتعزيز حفظ الأمن والنظام العام، ولأجل ذلك تميزت عن التجارب السابقة بما يأتي:

- عقد دورات متخصصة شهرياً في المجال الأمني تسمى "دورات أصدقاء الشرطة"، ينظمها قسم الشرطة، حيث تتناول كافة موضوعات التوعية الخاصة بالمواطنين، ويشارك فيها مختلف شرائح المجتمع من طلاب، وربات بيوت، وموظفين، وغيرهم.

- مشاركة رئيس وأفراد المركز الأمني أبناء الحي أفراحهم.

- توزيع بطاقات أمنية إرشادية حول التقيد بقواعد المرور، أو عن ممارسات سلبية يجب تجنبها.

- عقد اجتماعات ولقاءات بين المسؤولين في الأجهزة الأمنية، ورجال الإعلام والصحافة، واستعراض آخر المستجدات والاقتراحات التي من شأنها الإسهام في تطوير العملية الأمنية، بالإضافة إلى إشراك رجال الإعلام والصحافة في وضع خطط استراتيجية أمنية في مختلف اللجان الأمنية، والقيام بتكريم المواطنين ورجال الإعلام والصحافة ممن أسهموا في القبض على مجرمين، أو كان لجهودهم فضل في إحباط جريمة ما، أو ساهموا في طرح موضوعات أمنية إيجابية.

- الاستجابة لدعوة مختلف الجمعيات، والمنتديات، والأندية، أو أي تجمع آخر لإلقاء المحاضرات، أو المشاركة في الندوات من قبل رجال الأمن الأردني.

- تخصيص أرقام هواتف مباشرة يستطيع المواطن من خلالها الاتصال بمدير الأمن العام الأردني، وإخباره بأية معلومات أمنية، أو تقديم أي شكوى.

- التنسيق مع جهاز الإذاعة لتخصيص برامج توعية في مجال الأمن.

ثانياً: دور الوعي الإيجابي في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية

يقع على عاتق مؤسسات المجتمع وأفرادها دور كبير في تحقيق الأمن عن طريق الشراكة المجتمعية غير المباشرة؛ أي تعزيز الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، والعمل على تحصين المجتمع من مختلف الأخطار عن طريق خلق

مجتمع فعال. ويمكن هنا تناول الدور الذي يتعين على مؤسسات المجتمع القيام به.

دور الأسرة

تلعب الأسرة دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية، فهي صاحبة الدور الأول في تنشئة الأبناء ورعايتهم وحمايتهم من أخطار الانحراف. كما يشكل سلوك الأبناء في المجتمع انعكاساً لواقع سلوك الأفراد في الأسرة. لذلك، فإن القدوة الحسنة تعدُّ من العوامل المهمة التي تحمي الأبناء من الانحراف. وتبقى الأسرة هي الدعامة الأولى والرئيسة لتحقيق نشر الوعي الأمني، ووقاية المجتمع من مخاطر الجريمة والانحراف، وهي خط الدفاع الأول في حماية الأبناء من الانحراف، وتحقيق الأمن لأبنائها. ومما لاشك فيه أن هذا الدور يندرج تحت مفهوم الشراكة المجتمعية.[10]

إن الأسرة تتحمل دوراً أساسياً ومهماً في خلق نماذج وأساليب سلوكية وتربوية سليمة عند أبنائها، يتم ممارستها معهم بالمتابعة والتجربة والتكرار، وإذا لم تمارس دورها هذا في أسلوب التنشئة، فإن الخلل فيها سيسقط الجدار الواقي من الجريمة، والذي ينبغي أن تحمي به الأسر كيانها. إن العائلة هي أبرز المؤسسات الاجتماعية العاملة في مجال الضبط الاجتماعي، وهي الجماعة الأولى التي تبدأ منها عملية التنشئة الاجتماعية، فإذا كانت الظروف في هذه الأسرة غير مستقرة، وغير ملائمة لتنشئة الطفل على القيم الحميدة التي تقيه الضياع في دياجير الإجرام، فإن ذلك يرجع بالضرر على المجتمع بعد ذلك.[11]

دور المؤسسات الإعلامية

يلعب الإعلام المرئي والمسموع والمقروء دوراً كبيراً في التأثير على الجمهور، فهو أداة رئيسة لتشكيل أنماط القيم والتوجهات والسلوكات، بل إنه يلعب دوراً أساسياً في تكوين الرأي العام في المجتمع، هذا بالإضافة إلى أن هناك مجالات واسعة للاستفادة منه في نشر الوعي الأمني بين مختلف فئات المجتمع وتحصينها من الوقوع في مخاطر الجريمة والانحراف. ولأجل ذلك يمكن التركيز على التوسع في الدراسات الميدانية التي تتناول بالرصد والتحليل التأثيرات الإيجابية والسلبية لأجهزة الإعلام على مختلف فئات المجتمع، بحيث تكون هذه الدراسات مدخلاً أساسياً لرسم السياسات، والخطط، والبرامج الإعلامية المرتبطة بالوقاية من الجريمة والانحراف.

وإذا كان استتباب الأمن واستقراره من أهم تلك الآثار الإيجابية لهذه الوسائل، فإن ذلك متوقف على مدى التوظيف الملائم لهذه الوسائل التي ينبغي تطويرها باستخدام الآتي:

- إعداد البحوث والدراسات، وإقامة الندوات لتطوير دور المؤسسات والآليات الإعلامية في توعية الجمهور.

- عقد الدورات التدريبية للعاملين في أجهزة الإعلام الأمني، وذلك لتنمية قدراتهم في مجال اختصاصهم.

- عقد الندوات والمؤتمرات التي يشارك فيها الإعلاميون الأمنيون لمناقشة ظاهرة الجريمة والانحراف.
- التنسيق مع المؤسسات الإعلامية لوضع الخطط التي تساند جهود الأجهزة الأمنية في الوقاية من الجريمة.

ولعلنا نلاحظ أن من أبرز التجارب التي استعرضناها سابقاً، والتي وظفت الجانب الإعلامي توظيفاً فعالاً في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية هي التجربة الأردنية، حيث وصلت إلى مكافأة الإعلاميين إذا أتقنوا عملهم، وحققوا الأهداف المرجوة.

دور المؤسسات التعليمية

تلعب المؤسسات التعليمية على اختلاف درجاتها دوراً كبيراً في توجيه السلوك الإيجابي لدى الأفراد، والذي يكفل الحماية والصيانة للأجيال من الوقوع في السلوك الإجرامي والانحراف. كما يعتبر التوجيه التربوي في المؤسسات التعليمية حصانة للنشء من الانحراف في السلوك الإجرامي، ولعلنا نجد في التجربة الفنلندية، والتجربة الأسترالية ما عزز دور هذه المؤسسات في دعم المفهوم، وإن اختلف أسلوب كلٍّ منهما.

دور المؤسسات الدينية

ينبغي أن يكون للمؤسسة الدينية في مختلف الديانات دور فعال في تعزيز الظواهر الإيجابية، ومما لاشك فيه أن تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية من أهم

الظواهر الإيجابية. إن الأفراد الذين تكون درجة التدين عندهم عالية هم من أقل الناس إقداماً على الجريمة؛ وذلك لتعلقهم بقيم دينية تنبذ الإجرام، وتدعو إلى تربية النفس على الفضيلة، كما ينخفض معدل الجريمة بين الأشخاص الذين يحرصون على أداء الواجبات الدينية، وارتياد دور العبادة، مقارنة بأولئك الذين لا يحرصون على ذلك؛ لأن تدني مستوى التدين يسهم في زيادة الانحراف.

ومن خلال استعراضنا آنفاً للتجارب العالمية والعربية لم نجد أياً منها يستثمر دور المؤسسة الدينية في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية. وإذا كانت فلسفة الحياة التي يعيش عليها الغرب قد اقتضت تهميش دور المؤسسات الدينية، فإنه لابد من تأكيد أن المؤسسة الدينية الإسلامية، ممثلة بالمسجد، لاتزال تلعب دوراً كبيراً في تدعيم القيم الإيجابية التي من شأنها القضاء على مختلف الظواهر السلبية في المجتمع. لذلك فمن اللازم تفعيل دور القيم الإسلامية في تحقيق الحصانة من السلوك الإجرامي، ليس عن طريق تفعيل دور المسجد فحسب، بل لابد من العمل على تطوير البرامج الدينية على اختلافها من حيث الشكل والمضمون؛ وذلك حتى تصبح أكثر فاعلية في غرس القيم والسلوكات الإيجابية، وتغيير القيم والسلوكات السلبية في المجتمع. كما يتعين التأكيد على أن المنهج الرباني، ممثلاً بتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية، يحث على تفعيل هذا المفهوم، بل يمكن أن نعتبر تعزيزه من خلال المنظور الإسلامي من قبيل التعاون على البر والتقوى. ومما لاشك فيه أن انطلاقنا من خلال مبدأ الحث الرباني على تفعيل ذلك يسهم بشكل كبير في تعزيز هذا المفهوم على أرض الواقع بشكل كبير.

دور المؤسسات الثقافية والرياضية

تعد المؤسسات الثقافية والرياضية من المؤسسات التي تشهد إقبالاً كبيراً خاصة من فئة الشباب. ولعل هذا الأمر يحتم علينا أن نفعِّل استراتيجية التوجيه والوعي ضد السلوكات السلبية في هذه المؤسسات. ولابد من التأكيد على أن الأنشطة التي تقدمها هذه المؤسسات تلعب دوراً واضحاً في خلق الشخصية المستقيمة والمتكاملة الجوانب، كما تعمل كذلك على شغل أوقات الفراغ في أنشطة مفيدة؛ حتى لا يقع الشباب فريسة للفراغ الذي يسبب الملل واليأس، وما ينتج عن ذلك من اتجاه بعضهم للانحراف والجريمة.[12]

ثالثاً: الأجهزة الأمنية ودورها في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية

لقد استعرضت الدراسة بعض مهام الأجهزة الأمنية ودورها في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية عند تناول مختلف التجارب العالمية والعربية آنفاً، إلا أن الإضافة هنا تتمثل في بعض الآليات التي من شأنها تعزيز دور هذه الأجهزة؛ ومن أهمها ما يأتي:

1. فهم الفلسفة الحقيقية التي يقوم عليها دور هذه الأجهزة: إن الدور الذي ينبغي أن تقوم به الأجهزة الأمنية لابد أن يتسع ليشمل القيام بكل ما هو ضروري لسلامة المجتمع وأمنه. كما ينبغي أن تنطلق في تعزيز دورها الأمني من نظرة عصرية تتلاءم ومتغيرات الواقع؛ فقد

أصبح الأمن ظاهرة مجتمعية متعددة المداخل والأبعاد، وذات ارتباط وثيق بواقع المتغيرات التي تشهدها الدول والمجتمعات، لذلك لابد أن تنطلق الشرطة في عملها من استراتيجية المسؤولية المشتركة التي تقع على كاهل الأجهزة والمؤسسات المختلفة في الدولة الحديثة. إن الأجهزة الأمنية لابد أن تلعب دورها في نشر الوعي الأمني، والتنسيق مع المؤسسات التعليمية لنشر التوعية الأمنية بين الطلاب، وتنمية إحساس المواطنين بأهمية المشاركة الفعلية في مكافحة الجريمة، وكذلك دعم النشاطات التطوعية المساندة لعمل الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى إعداد نشرات وملصقات لتوعية الجمهور.[13]

2. إشراك المجتمع في صنع القرارات: إن إشراك المجتمع في صنع القرارات لا يمكن أن يتحقق من دون ارتباط ذلك بمجالس مشتركة بين المؤسسات الأهلية والرسمية، أو من خلال استطلاع الرأي لمعرفة رأي الجمهور في عدد من المسائل المطروحة للنقاش لقياس درجة الوعي فيما يتصل بمحاورها، أو يتحقق من خلال استطلاع لرأي المجتمع في الآليات التي يمكن أن تجوِّد العمل الشرطي في بُعده المجتمعي بعيداً عن إطاره التقليدي.

3. قيام ضباط مؤهلين بمهمة تعزيز إشراك المجتمع: فلابد من العمل على إسناد الواجبات إلى ضباط مؤهلين يمتلكون حسن الاتصال بأفراد المجتمع، وذلك لحسن السمعة التي يتمتعون بها، وهذا ما

يجعلهم مؤهلين لمواجهة مختلف المشكلات والمعوقات التي تحول دون الاتصال بالجمهور.

4. استخدام التكنولوجيا الحديثة: إن استخدام التكنولوجيا الحديثة له دور كبير في تطوير خدمات الأجهزة الأمنية كأداة للاتصال بالجمهور، وهذا يحتم ضرورة العمل على تسخير هذه الوسائل لخدمة الشرطة من أجل التواصل مع المجتمع.[14]

5. استثمار العلوم الاجتماعية لتعزيز آلية الاتصال: فلابد أن يكون رجل الشرطة على اطلاع على الأبحاث الاجتماعية، والدراسات النفسية الحديثة التي من شأنها أن تجعله أشد قرباً من الناس، وأكثر فهماً لشخصياتهم، وبالتالي يتحقق له الدخول إلى أعماقهم، وكسب مودتهم واحترامهم.[15]

6. بناء شخصية رجل الشرطة: إذا كان ما سبق من شأنه تطوير دور جهاز الأمن لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية، فإن الأهم من ذلك العمل على بناء شخصية رجل الشرطة واستيفاء متطلبات هذه الشخصية، وذلك كي يتحقق الغرض بتعزيز هذا المفهوم بطريقة إيجابية. فمما لاشك فيه أن تحسين صورة رجل الشرطة في نظر الجماهير له دور كبير في كسب الثقة، والحصول على التعاون المطلوب. وتأسيساً على ذلك؛ فإن المظهر الشخصي الحسن لرجل الشرطة من حيث الملبس، والاهتمام بواجباته، وبعده عن مواطن الشبهات والزلل، بالإضافة إلى حسن أسلوبه

ولباقته وهدوئه، وبعده عن الفظاظة واستعمال الألفاظ النابية والجدل غير المبرر والثرثرة، إضافة إلى سلوكه الودي بإبداء استعداده لأداء خدماته لمن يطلبها بروح طيبة، ومقابلة ثورة المتعامل معه بهدوء ورصانة ليمتص بها غضبه، ويهدئ بها من ثائرته - كلها أمور تمثل في مجملها أهم مقتضيات كسب ثقة الجمهور وتعاونه مع الجهاز الأمني، وعدم نفوره منه. ومن هذا المنطلق، فإن أسلوب تعامل جهاز الشرطة مع الجمهور سواء من خلال قياداته أو أفراده الميدانيين، يتوقف عليه نجاح كلٍّ من جهازي العلاقات العامة والوقاية من الجريمة في تحقيق أهدافهما بتنمية وعي ومشاركة الجمهور في إجراءات الوقاية، حيث تمثل شخصية رجل الشرطة الركيزة الأساس التي يؤسس عليها الجهازان جهودهما الرامية إلى كسب ثقة الجماهير وتعاونهم. ومن نافلة القول أن الجمهور الذي يحب ويقدر أعمال الشرطة بعد تأثره بحسن شخصيات أفرادها، وطيب معشرهم، وحسن أدائهم واجباتهم، سوف يؤكد أهمية العمل الشرطي، ويسهل تعاونه مع جهاز الأمن في إجراءات توقّي الجريمة.[16]

تصور موحد للشراكة المجتمعية في دول مجلس التعاون

أولاً: أسباب وضع تصور موحد للشراكة المجتمعية

إن أهم حافز لوضع استراتيجية موحدة لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية من أجل مكافحة الجريمة ينطلق من القواسم المشتركة التي تجمع

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ والتي تتمثل بوحدة المصير، ووحدة الدين، وتشابه مجتمعاتها إلى درجة كبيرة من حيث التركيبة السكانية، وتقارب العادات والتقاليد. كما أن دول المجلس مجتمعة تمثل منطقة حيوية في العالم، وهو أمر يستدعي منها توحيد استراتيجيتها الأمنية على المستويين الداخلي والدولي.

ونتيجة لهذه الأسباب، وانطلاقاً من هذه الوحدة المتقاربة بعناصرها، يتعين أن تقوم دول مجلس التعاون ببناء استراتيجية موحدة لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية كنمط عصري للوقاية من الجريمة، مثل مختلف الاستراتيجيات الموحدة التي انطلقت من دول المجلس، والتي بدأت باستراتيجية وحدة سياسية بتدشين مجلس التعاون، واستمرت في ترسيخها باستراتيجية وحدة اقتصادية. ولابد أن تسعى دول مجلس التعاون سعياً حثيثاً نحو استراتيجية أمنية موحدة تكفل الحد من الجريمة، كما سبق أن وحدت سياستها العسكرية في أثناء احتلال دولة الكويت عام 1990.

إن واقع الانفتاح السياسي والاقتصادي والثقافي، إضافة إلى وجود كثير من الجنسيات في مختلف دول المجلس نتيجة لهذا الانفتاح قد أصاب الوضع الأمني الداخلي باهتزاز لا يمكن ضبطه بالمفاهيم التقليدية للأجهزة الأمنية، بل يتعين في هذه الحالة ضرورة العمل على تحديث هذا المفهوم كما حصل في مختلف دول العالم؛ وذلك حتى تتحقق الاستراتيجية الأمنية التي تحفظ عملية التنمية في دول المجلس كافة.

وتعد هذه الاستراتيجية الموحدة مهمة جداً، وخاصة أن مختلف أنواع الجريمة التي تهدد دول المجلس، والناجمة عن تعدد الثقافات الوافدة، فضلاً عن عوامل أخرى، تحتم ضرورة وضع هذه الاستراتيجية وفق أسس واقعية وعلمية بالاستفادة من التجارب العالمية، وبما يتناسب مع واقع المجتمعات الخليجية والمتغيرات المستجدة، ووفق ما تفرضه تركيبة هذه المجتمعات دينياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً. وبهذا، فإن تناسق الكيان الخليجي وتكامله يساعد على وضع استراتيجية موحدة بين دول مجلس التعاون للشراكة المجتمعية، بوصفه مفهوماً عصرياً وحديثاً لمكافحة ظاهرة الجريمة.

يعتمد التصور المقترح، من البداية، على تحديد عنصرين؛ هما:

1. طبيعة مفهوم الشراكة المجتمعية المراد تفعيله ضمن خطة الاستراتيجية الموحدة حيث تبين لنا، من خلال استعراضنا آنفاً للتجارب العالمية والعربية، المجالات التي يمكن أن نفعِّل من خلالها هذا المفهوم، وآلية تفعيله، والسبل الكفيلة بغرسه في وجدان المجتمع.

2. النظرة الذاتية لبناء الأطر التي يمكن من خلالها تفعيل الشراكة المجتمعية. ويمكن تحديد ذلك بقراءة دقيقة لكيفية تكوّن الظواهر السلبية والإجرامية في المجتمعات الخليجية، ثم تحديد الآليات التي يمكن لهذه المجتمعات أن تتبعها لاحتواء تلك الظواهر.

ثانياً: استراتيجية الانطلاق لبناء التصور ومقوماته

عند الشروع في العمل على وضع تصور لاستراتيجية موحدة بين دول مجلس التعاون لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية، فلابد من التأكيد على ضرورة حشد الجهود والطاقات التي يمكن الاستفادة منها في بناء هذا التصور؛ ليبدأ الانطلاق على نحو إيجابي سليم. ولابد لهذه الاستراتيجية أن تقوم على مقومات ودعائم عدة؛ يمكن توضيحها بالآتي:

إنشاء جهاز مركزي على مستوى دول مجلس التعاون

من المفترض أن يقوم هذا الجهاز بوضع استراتيجية لبناء تصور موحد للشراكة المجتمعية على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالاستعانة بلجان فنية من أجل ذلك. ومن المفترض أن يبدأ الجهاز باستقطاب كوادر ذات خبرة في مجال تعزيز المفهوم الأمني من جميع دول مجلس التعاون، كما يمكن لهذا الجهاز أن يستعين بخبرات دينية وإعلامية وتربوية وغيرها لبناء استراتيجيته. وحتى يتم تفعيل ما يتوصل إليه هذا الجهاز في مختلف دول المجلس، فلابد من إنشاء مراكز تنتشر في جميع هذه الدول وتتبع وزارات الداخلية فيها. وبدوره يشرف كلُ مركز على عدة فروع تنتشر بشكل مدروس في مختلف مناطق كل دولة. لقد أخذ بهذا النظام كثير من الدول في وضع استراتيجياتها لتعزيز الشراكة المجتمعية، ومن هذه الدول اليابان وليبيا. ويتحتم علينا في دول مجلس التعاون بناء استراتيجيتنا العامة،

مع مراعاة الاختلافات بين دولة وأخرى، من خلال جهاز يشرف على تنفيذها، ويتخذ من إحدى دول المجلس مقراً مركزياً له.

وهناك بعض الأسس المتصورة التي يمكن للجهاز المقترح أن يوليها أهمية وهو يضع استراتيجيته، وهي كالآتي:

1. الأخذ بالمفهومين الفرنسي والأمريكي لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية: فمن خلال استعراض المفاهيم العالمية وجدنا أن هناك ثلاثة مفاهيم بارزة في هذا المجال. ولعل أفضل هذه المفاهيم لتفعيل الشراكة المجتمعية، خاصة في ظل المجتمعات التي تقل فيها درجة الوعي بالمفهوم، هما المفهومان الفرنسي والأمريكي، حيث يقوم الأول بتقديم خدمات من قبل الأجهزة الأمنية ذات صبغة اجتماعية تعمل كحوافز للمواطن وتشجعه على الإسهام في مكافحة الجريمة، أي تقدم الأجهزة الأمنية خدماتها للعملاء. أما المفهوم الثاني، وهو المفهوم الأمريكي، فإنه يفعِّل سياسة الوقاية من الجريمة قبل وقوعها، وذلك بدراسة واقع المجتمعات، وهو يسهم بدرجة كبيرة في مكافحة الظواهر السلبية فيها.

2. ضرورة التعريف بالمفهوم قبل تفعيله على أرض الواقع: فمما لاشك فيه أن تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية كوسيلة للحد من ظاهرة الجريمة يمكن أن نعتبره مفهوماً أجنبياً على المجتمعات الخليجية، وهو كان كذلك أيضاً في الدول التي أخذت به أول مرة، وقد أخذت بمبدأ التدرج في تطبيقه على واقعها. لذا، ينبغي من البداية العمل على غرسه

في وجدان المجتمع وفكره، وذلك لإزالة حالة الاستغراب. وفي أثناء هذه العملية، يتم تدريب جميع أفراد الشرطة، أخذاً بتجربة دبي في تعزيز هذا المفهوم، كما تبين آنفاً.

3. الاستفادة من التجارب العالمية بما يتناسب وواقع المجتمعات الخليجية؛ فاليابانيون مثلاً وضعوا التجربة الغربية التي سبقتهم في تعزيز هذا المفهوم في قوالب يابانية أصيلة، وانطلقوا في تفعيلها بما يتفق ومجتمعهم.

4. تحديد الأطر التي يمكن من خلالها تفعيل مفهوم الشراكة المجتمعية، وذلك من خلال قيام الجهاز المركزي المقترح بقراءة مرحلية لمكافحة استشراء الجريمة في المجتمع؛ وهذه المراحل هي:

- مرحلة الوقاية من الجريمة: تعتمد هذه المرحلة على المبادرة من قبل القائمين على جهاز الأمن تجاه مختلف المؤسسات والأفراد في المجتمع. ومما لاشك فيه أن الدور في هذه المرحلة يقع على عاتق الجمعيات التي تُعنى بالجوانب الدينية والتربوية والنفسية ودراسة الظواهر الاجتماعية، حيث يمكن أن تتبنى المراكز المنتشرة في دول المجلس، والمكلفة بتعزيز هذا المفهوم، إنشاء لجنة تابعة لكل مركز تضم عضويتها مختلف الكفاءات المتخصصة في هذه المجالات، كما تقوم بالتنسيق مع اللجان الفرعية المنبثقة عن الجهاز المركزي لتفعيل الخطط الوقائية من الظواهر السلبية في المجتمع، بالإضافة

إلى تبادل الخبرات بين مختلف هذه الجمعيات في دول المجلس، وفق المنظومة التي يضعها الجهاز المركزي.

- مرحلة ارتكاب الجريمة: يتمثل الدور الذي تقوم به اللجان التابعة للمراكز المختلفة للجهاز المركزي في كيفية التعامل مع أحداث الجريمة، والتبليغ عنها في الوقت المناسب، كي يتسنى لأجهزة الأمن القبض على المجرمين.

- مرحلة ما بعد ارتكاب الجريمة: لا يوجد في هذه المرحلة أي دور لمفهوم الشراكة المجتمعية، فالجهاز الأمني ممثلاً بأفراده هو وحده الذي يقوم بالدور المتكامل هنا؛ لأن لديه معرفة بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها للوصول إلى مرتكب الجريمة.

- مرحلة القبض على المتهم ومحاكمته: يقع الدور في هذه المرحلة على كاهل جهاز الدولة وحده، ولا يكون للمجتمع دور فيها. أما المحاكمة بعد ذلك فيقوم بها رجال القانون، ممثلين بالنيابة العامة والقضاء. ولابد من التأكيد على أن مرحلة المحاكمة، والتي يتم فيها تفعيل مواد القانون السائد في الدولة يمكن أن يعزز فيها مفهوم الشراكة المجتمعية، وذلك عن طريق المجالس المعينة والمنتخبة من أفراد الشعب، والتي تقوم بسن التشريعات الكفيلة بالحد من الجريمة، بالإضافة إلى تعديل بعض المواد على نحو يكفل

ردع العقوبة للمجرم، وهو ما يسهم في تهميش ظاهرة الجريمة في المجتمع بشكل غير مباشر.

- مرحلة ما بعد الإدانة (مرحلة التأهيل والمعاقبة): بعد الحكم بإدانة المتهم يتم ترحيله إلى المؤسسة التأهيلية والعقابية، ولعل الدور في هذه المرحلة يتركز على القائمين على المؤسسة التأهيلية، حيث يتعين عليهم وضع برامج متنوعة ومتعددة لتأهيل من ارتكب الفعل الإجرامي، ولعل الاستعانة باللجنة التي يقوم عليها كوادر مؤهلة دينياً وتربوية واجتماعياً يكفل وضع برامج تؤهل لإصلاح من ارتكب الفعل الإجرامي. كما يتعين على القائمين على الجهاز الأمني العمل على حفز أهالي الحي الذي يسكن فيه المجرم وكذلك أهل مسجدهم، للقيام بزيارة المُدان ونصحه حتى يتجنب السلوكات الإجرامية مرة أخرى، ويعود لهم بعد قضاء مدة العقوبة عنصراً فعالاً في مجتمعه.

- مرحلة ما بعد انتهاء التأهيل والعقاب: بعد انتهاء مرحلة التأهيل والعقاب يأتي دور لابد أن يحفز به الجهاز الأمني في الدولة أفراد المجتمع؛ وهو مساعدة من ارتكب الفعل الإجرامي وأتم مدة عقوبته ومعاونته حتى يعود إلى حياته الطبيعية بعد هذه المرحلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك صاحب مصنع في الحي الذي يسكن فيه من ارتكب الفعل الإجرامي، لابد أن يعاونه، بعد خروجه من

السجن، بتوفير الوظيفة التي تعيده إلى الحياة الطبيعية، وتبعده عن السلوك الإجرامي.

المتابعة الدائمة والمستمرة لاستراتيجيات تعزيز الشراكة المجتمعية

هناك ضرورة لقيام الجهاز المركزي المقترح على مستوى دول مجلس التعاون بمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات التي يتم الاتفاق عليها في المراكز المنتشرة في دول المجلس، كما يتعين على هذه المراكز متابعة تنفيذ الإجراءات بالفروع المنتشرة في مختلف المناطق، وذلك لضمان تطبيق هذه الاستراتيجيات على أرض الواقع طبقاً للتصور النظري؛ أي إن هذه المتابعة من شأنها خلق حلقة وصل بين النظرية والتطبيق.

العمل على تطوير الاستراتيجيات المعتمدة

يتعين على الجهاز المركزي المقترح على مستوى دول مجلس التعاون، والمراكز والفروع التي تتبعه أن يعمل على دراسة المتغيرات والتطورات التي تطرأ على الساحة، وأن يتجنب العمل عبر خط واحد لا يمكن من خلاله تطوير الاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية. وبدلاً من ذلك، يمكن للجهاز المركزي أن يقوم بإنشاء جهاز تابع له مختص بالتخطيط والتطوير، بحيث يقوم بمراجعة ما تم إقراره وتطبيقه باستمرار، لاقتراح منهجية عمل مطوَّرة، تتفادى السلبيات وتنمي الإيجابيات في كل مراحل العمل.

ثالثاً: عقبات تطبيق التصور، وسبل مواجهتها

مما لاشك فيه أن هناك بعض العقبات التي يمكن أن تحول دون تفعيل هذا التصور على أرض الواقع. ويمكن افتراض مثل هذه العقبات من خلال قراءة دقيقة للواقع، على نحو يمكن به وضع حلول لتجاوز مثل هذه العقبات في المستقبل، للحد من آثارها، وهذه العقبات هي:

1. عدم تهيؤ المجتمع لتقبل مفهوم الشراكة المجتمعية: من الضرورة العمل على تهيئة المجتمع لتقبل المفهوم قبل تطبيقه؛ حتى يكون التفاعل بين المجتمع وبين هذا المفهوم على درجة من الإيجابية التي تحقق له انعكاساً مثمراً في المجتمع، وهذا الأسلوب التدريجي قد استعرضناه في التجربة الليبية لتعزيز دور المواطن في حفظ الأمن. وحتى يتسم الطرح بالواقعية بالنسبة لهذه العقبة، فلابد من التأكيد على أن تفعيل هذا المفهوم في مملكة البحرين، على سبيل المثال، ممثلاً بشرطة المجتمع قد واجهته عقبات بسبب عدم تهيئة المجتمع بشكل تدريجي وعلمي للتفاعل معها، وهذا ما جعل البعض يتصوره وكأنه جهاز للمخابرات، أو مليشيا لخدمة المحافظين! فبعد مرور شهرين عَلى إعلان وزارة الداخلية بشأن تفعيل تجربة شرطة المجتمع - وكانت ملامح هذا المشروع الأمني لاتزال غير واضحة ويكتنفها الغموض والتعتيم - أثير عدد من الإشكاليات حول دورها، وصلاحيات أفرادها، وتباينت آراء المجتمع تجاهها، نظراً لعدم القيام بهذه التهيئة.

ونتيجة لهذا الغموض والتعتيم حول مفهوم شرطة المجتمع، أجرت بعض الصحف البحرينية عدداً من التحقيقات مع عدد من النخب والشخصيات السياسية والاجتماعية لاستيضاح مدى تقبله، والصورة التي كوَّنها الأفراد عنه. لقد اعتبر البعض أن شرطة المجتمع جهاز لقمع الحريات والاعتداء على الحريات الشخصية؛ فقد أكدت الكاتبة البحرينية سوسن الشاعر في أحد مقالاتها بأن القلق سيظل موجوداً، وأن المواطنين يبدون تخوفهم من محاولات انتهاك الحريات الشخصية التي كفلها الدستور، كما أن البعض اعتبر شرطة المجتمع هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد عبر الباحث الاجتماعي إبراهيم العلوي عن خشيته أن تسيطر النظرية الأمنية والحلول الأمنية على تفكير المسؤولين في كل محافظة، حيث تبدأ بذلك سلسلة من القيود التي تحد من حريات الأفراد وممارساتهم، مما يجعل المحافظة قلعة أمنية يُقضى فيها على الإبداع. وقد وصل الأمر بالبعض إلى اعتبار شرطة المجتمع غطاءً لجهاز مخابراتي، وبناء على ذلك تعفف كثير من المواطنين عن تقديم أوراقهم للتوظف في شرطة المجتمع؛ وذلك بسبب تأثره بالشائعات المتداولة بين الناس.[17]

2. عدم تأهل رجال الشرطة لممارسة تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية: من الواضح أن رجل الشرطة غير المؤهل لا يمكن له القيام بالدور المطلوب لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية. ولابد من العمل على تأهيل جميع رجالات الشرطة لكي يتعزز من خلال هذا التأهيل مفهوم الشراكة

المجتمعية، فمثلاً رجل الشرطة الذي يمارس أعمال الحراسة في مكان ما، لا بد أن يؤهل ويدرَّب على كيفية التعامل مع أهل الحي الذي يقع فيه المكان الذي يحرسه، هذا بالإضافة إلى قدرته على جعل جميع أهل الحي يهتمون معه بشأن الحراسة المكلف بها. وهذا التأهيل يحتاج إلى دورات تدريبية يخضع لها أفراد الشرطة على اختلاف رتبهم وتخصصاتهم.

3. النفقات المالية: تنفق الشرطة التقليدية كثيراً من الأموال في إجراءات ضبط الجرائم وملاحقة المجرمين، وتحقيق العدالة الجنائية بشأنهم، وتعد التكلفة الباهظة لنظم الشرطة التقليدية من مسوغات الدعوة إلى استراتيجية الشرطة المجتمعية. إن عملية الانتقال بالشرطة من النظام التقليدي إلى نظام الشرطة المجتمعية قد تحتاج إلى بعض الأموال لإعادة تأهيل الضباط، وتوعية المجتمع، ودعم الكادر البشري العامل في الميدان، إلا أنه لابد من التأكيد على أنه بعد تطبيق برامج الشرطة المجتمعية ستتناقص النفقات المالية بانخفاض معدلات الجريمة، مما سيعود بالنفع على التنمية والرخاء، ويخفف الأعباء المالية عن أجهزة نظام العدالة الجنائية، كالقضاء والنيابة والمؤسسات العقابية والإصلاحية.[18]

4. تغيير صورة الشرطة لدى أفراد المجتمع: إن الصورة السائدة عن الشرطة تتمثل في أنها سلطة قائمة على تنفيذ القوانين التي تقيد نشاط الأفراد، وتسيطر على سلوكهم، وتحد من حرياتهم، وتحول بينهم وبين

مزاولة ما يحلو لهم من تصرفات؛ أي أن الشعب ينظر إلى رجال الشرطة على أنهم عقبة في سبيل تحقيق رغباته وأهوائه. وهذه هي الصورة السائدة عن الشرطة وفق المفهوم التقليدي، والمستقر في نظرة المجتمع الخليجي على وجه الخصوص، وذلك بحكم قلة تجربته في تدعيم مفهوم الشراكة المجتمعية. ولاشك في أن هذه الصورة تؤدي إلى شعور يؤثر على الرأي العام، ويؤدي إلى كراهيته أحياناً لرجال الشرطة من دون ذنب أو سبب، فتحدي القانون والسلطات ظاهرة ملموسة في الفرد. وعلاجاً لهذا النفور، لابد من إيلاء مزيد من الاهتمام للعلاقات الإنسانية التي تربط الشرطة بالشعب؛ فمثلاً دورية النجدة التي تسرع لكي تسعف مصاباً، أو تنقل دواءً عاجلاً إلى مريض تسهم بلاشك في خلق علاقات طيبة بين الشرطة والجمهور. وكذلك رجال الدفاع المدني الذين يهرعون إلى مكان الكوارث، ويضحون بحياتهم لإنقاذ المنكوبين وإسعاف المصابين، يقومون بأعمال إنسانية جليلة تسهم هي الأخرى إلى حد كبير في تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع. ومن هنا، يستشعر الجمهور يقيناً أن دور الشرطة لا يقتصر على تنفيذ القانون فحسب، بل إنه يمتد ليشمل نواحي إنسانية متعددة، ولابد أن تصل هذا الصورة إلى الجمهور بوسيلة أو بأخرى.

5. تصرفات بعض رجال الشرطة في ظل الصورة الجديدة: لاشك أن صعوبة قيام رجال الشرطة بتغيير آلية تعاملهم مع الجمهور، بعد ظلوا مدة طويلة يمارسون عملهم بطريقة معينة، قد يقف عقبة أمام تعزيز

مفهوم الشراكة المجتمعية، وقد تبدر بعض التصرفات من رجال الشرطة على نحو قد يعرقل تعزيز المفهوم في المجتمع الخليجي، حيث قد يقع من رجال الشرطة أحياناً بعض الأخطاء عند أدائهم واجباتهم، إلا أن الجمهور ليس لديه أدنى استعداد لأن يغفر لحراس القانون أخطاءهم، ولكن تجاوز هذه الأمور والعمل على تقليصها أصبح ضرورياً.

إن مثل هذه الأخطاء والتصرفات التي قد تعرقل عملية تعزيز المفهوم تحتم على القيادات الشرطية أن تقوم بتوعية وإرشاد رجال الشرطة باستمرار لضمان عدم وقوعهم في مثل هذه التصرفات حتى لا تسوء علاقاتهم بالجمهور. ومن جهة أخرى يجب على الهيئات الشرطية أن تبصّر المواطنين بأنها على استعداد لتلقي أية شكاوى منهم ضد تصرفات رجالها، وأن تولي هذه الشكاوى الاهتمام اللازم، وترد على مقدميها موضحة لهم ما اتخذ فيها من إجراءات. هذا بالنسبة للأخطاء التي تقع عمداً أو سهواً نتيجة لفهم خاطئ دعا رجل الشرطة إلى الإقدام على تصرف غير سوي، أما الأخطاء التي يرتكبها رجل الشرطة عمداً، وتنطوي على انحراف خلُقي صارخ، فقد تثير هزات عنيفة في الرأي العام، خاصة إذا نشرت في وسائل الإعلام، حيث إنها قد تؤدي إلى خلخلة في علاقة الشرطة بالمجتمع إذا لم تواجَه بحسم أو لم يتم ردعها بالكيفية التي تناسب خطورتها. ولابد أن يواجه جهاز الشرطة هذه الحالات بشجاعة وثبات، وأن يعرض على الرأي العام كافة الإجراءات الفورية التي اتخذت لتصحيح هذه الأخطاء الفادحة.

6. أسلوب تنفيذ القانون: على الرغم من أن تنفيذ القانون بعد صدوره لا يتم إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية، فإن فئة كبيرة من الجمهور تبقى على جهل بهذه القوانين، مما يجعل رجال الشرطة يصطدمون أحياناً حين يرون الجمهور لا يتقبل هذه القوانين، وليس لديه إلمام بها، بل ولا يدرك الغاية من إصدارها.

7. سلبية بعض المواطنين في وقاية أنفسهم من الجريمة: لابد أن تقوم الأجهزة الأمنية بالاتصال بالجمهور لتوجيه النصح لهم، في الفترة التي يفترض فيها أن يتعرف على مفهوم الشراكة المجتمعية ويتقبلها. ويمكن إزالة هذه السلبية عن طريق قيام جهاز الأمن بزيارات ميدانية لمؤسسات الدولة الحكومية والأهلية؛ وذلك من أجل التثقيف الأمني لدى أفرادها والقائمين عليها في التعامل مع السلوك الإجرامي، ويمكن أن يتضمن برنامج الوقاية من الجريمة إرشادات إلى استخدام أدوات أو أجهزة حديثة تساعد على منع الجريمة أو الحد من آثارها.[19]

القيم والمفاهيم المساهمة في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية

هناك عدد من المفاهيم التي تختلف باختلاف واقع المجتمعات الذي يُبتغى تفعيل الشراكة المجتمعية فيه. وفي المجتمعات الخليجية، هناك كثير من القيم والمفاهيم التي يمكن من خلالها إرساء وترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية بين الشرطة والمجتمع؛ ومنها:

1. الشراكة المجتمعية واجب ديني: من أبرز القيم والمفاهيم التي يمكننا من خلالها تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية في المجتمعات الخليجية، اعتبارها واجباً دينياً يحتمه الإسلام. ويؤكد على ذلك قول الله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِالله وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.[20] فمن خلال الآية الكريمة يتضح أن خيرية الأمة الإسلامية تتحقق من خلال قيامها بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولاشك أن الاشتراك مع رجال الأمن في سبيل مكافحة الجريمة يندرج تحت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فمما لاشك فيه أن اعتبار الجريمة منكراً من المنكرات يؤكد لنا حقيقة اعتبار مفهوم الشراكة المجتمعية واجباً دينياً، وأنه يعد من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويقع تفعيل هذا الدور على عاتق علماء الإسلام في وعظهم وإرشادهم في المساجد، ومن خلال حلقات التلفاز، وقنوات الإذاعة، وغير ذلك من وسائل الاتصال.

2. تفعيل العادات والتقاليد التي من شأنها تعزيز المفهوم: هناك عدد من العادات والتقاليد التي تأصلت في مجتمعاتنا الخليجية لابد من العمل على تفعيلها لما لها من انعكاس إيجابي على الواقع الحالي؛ فمثلاً كان الأهالي القدماء قد اعتادوا أن يسألوا كل شخص غريب يدخل الحي عن سبب دخوله إلى حيز منطقتهم، وما إذا كانت له حاجة فيتعاونون معه على قضائها، وإذا كان دخوله لغرض غير سوي منعوه من ذلك،

وأعتقد أن في ذلك صورة من صور التعاون في سبيل مكافحة الجريمة. كما درجت العادة عند القدماء بشكل كبير على التمسك بالثوابت المجتمعية التي تحول دون دخول بعض الظواهر الإجرامية الخطيرة إلى حيز المجتمعات، وهذا الأمر بلاشك يتطلب تماسك المجتمع كسبيل لمكافحة الظواهر السلبية الوافدة، والتي تعد سبيلاً لاستشراء السلوكات الإجرامية.

3. الشراكة المجتمعية تحقيق لمصلحة المجتمع قبل مصلحة جهاز الأمن: إن هذه القيمة تعزز لنا أيضاً مفهوم الشراكة المجتمعية، وذلك أخذاً بالتجربة الليبية التي جعلت حفظ الأمن مسؤولية وهدفاً لكل مواطن، فلو اقتنع الأفراد بأن الحد من ارتكاب الجرائم في المجتمع يعود عليهم أولاً بالنفع، فإن هذا سيشكل لديهم قدراً كبيراً من تعزيز المفهوم، ومن ثم يتحقق لديهم تقبل رجال الأمن والتعاون معهم في مكافحة الجريمة، والحد من استشرائها، بل والوقاية منها.

4. تحديد الهدف الذي ينطلق منه الطرفان: قبل قيام أي طرفين بعلاقة ما بالاتفاق على شيء معين، لابد أن يدركا الهدف الذي يرميان إليه من خلال هذه العلاقة. وهنا لابد من التأكيد على ضرورة أن يكون هدف شراكة الشرطة والمجتمع هو العمل على الوقاية من الجريمة، وتعزيز سبل مكافحتها. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بفهم طرفي العلاقة الآليات والأدوات الكفيلة بتحقيقه، ومن ثم فهم كل طرف لدوره.

5. تحقيق الضبط الاجتماعي: يعتبر الضبط الاجتماعي من المسائل الاجتماعية الرئيسة ذات الأهمية في مختلف المجتمعات البشرية، حيث يمثل من الناحية الاجتماعية أساس التنظيم والبناء الاجتماعي المتماسك، حيث يعتبر المنظم، والمرجع، والمحور لسلوك الأفراد. ومن الناحية السلوكية يستخدم مصطلح "الضبط الاجتماعي" ليشير إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محدودة بالجماعات والمجتمع المحلي وبالمجتمع الكبير الذي يعتبر الفرد عضواً فيه، وبالوسائل التي تحقق امتثال الأفراد لقواعد المجتمع في تنظيمات ذات طبيعة اجتماعية. والضبط الاجتماعي إما أن يكون رسمياً ينطوي على أنساق السلطة المتمثلة في القوانين واللوائح التنظيمية التي تحدد المكافآت أو العقوبات مقابل الامتثال أو المخالفة، أو يكون غير رسمي متمثلاً بصور مختلفة؛ كالرأي العام، والأعراف والقيم الاجتماعية، والتربية الدينية، ولا تكون لهذه الوسائط فاعليتها إلا عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية، وتطبيع الفرد على العلاقات الأسرية السليمة التي تتطابق مع العلاقات الاجتماعية في المجتمعات المتماسكة. ويعرَّف "الضبط" بأنه قدرة المجتمع على تنمية نفسه وفق مبادئ وقيم مرغوبة، أو هو الوسائل التي تصطنعها الجماعة للإشراف على سلوك الأفراد، والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رسمتها لهم، وهو أيضاً الوسائل التي رسمتها الجماعة لكي تقرب بين الأفراد وبين هذه المعايير، وتجعلهم يتصرفون على هديها في سهولة ويسر. أما التعريف الإجرائي للضبط الاجتماعي فيعني «مجموعة الإجراءات التي بواسطتها يفرض المجتمع على الأفراد

والجماعات أن تسير وفق الأنماط السلوكية المتعارف عليها (القيم والمعايير)، ويستخدم الوسائل التي تعمل على التأكد من انصياع الناس لتلك القيم والمعايير السلوكية التي تناهت إليهم عن طريق التفاعل الاجتماعي، من خلال آليات سالبة أو موجبة».[21]

6. تعزيز الظواهر الإيجابية يهمش الظواهر السلبية: إن تقييم مدى تحقق الظواهر الإيجابية في المجتمع يمكن أن نستقرئه من خلال مدى وجود وبروز الظواهر السلبية فيه، فتعزيز الظواهر الإيجابية في المجتمع يعد سبيلاً مهماً لتقليص وتهميش الظواهر السلبية فيه، ويحقق مكافحة الجريمة بطريق غير مباشرة.

7. تعظيم المكاسب من تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية: هناك ضرورة لإطلاع طرفي العلاقة الشرطة والمجتمع على ثمرات تعزيز هذا المفهوم، حتى يتبين لهما مدى الإيجابية التي تحققت لمصلحتهما. فعلى سبيل المثال، عند استعراض التجربة الفنلندية تبيّن كيف أصبحت فنلندا اليوم من الدول القليلة في العالم التي استطاعت تقليص وتخفيض معدلات الجريمة. فعندما يعلم المجتمع بمثل هذه النتائج تجده يتفاعل بصورة أو أخرى بشكل أكبر في تعزيز الشراكة المجتمعية.

وإذا كان على الدولة دور في صياغة قيم المجتمع، والقضاء على الظواهر الإجرامية عن طريق دراسات منهجية وعلمية تعكسها على أرض الواقع، فإن قيام الدولة بدورها في هذه المسؤولية لا يعني أنها ستخلق مجتمعاً فاضلاً

تنعدم فيه الظواهر السيئة، بل إن صدق الحكومات في التوجيه الأخلاقي يمكن أن يولد نوعاً من الوعي الأخلاقي - إن صح التعبير - في المجتمع. ومن ثم، فإن للحكومات دوراً كبيراً في ذلك.

إن على السلطة، باعتبارها رسالة للهداية والإصلاح في المجتمع، أن تسعى في صلاح العباد، فهي التي تُعنَى بنسج القيم السائدة في المجتمع، كما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر محور من المحاور المهمة التي لابد أن تهدف إليها السلطة. إن السلطة لا تنشئ قيماً ولا أنماطاً من السلوك، فالقيم لا تبتكر أو تخترع، كما أنه لا يمكن أن تصنعها جهة بعينها، مهما كان مبلغ قوتها وعمق تأثيرها، ولكن من المؤكد أن السلطة تستطيع أن تتبنى قيماً وتروج لها، كما أنها قادرة على التوجيه الأخلاقي بما تملكه من إمكانات. إن ممارسات السلطة قد تبدو في ظاهرها جولات سياسية، أو حسابات اقتصادية، أو أهدافاً تنموية تتعجل بلوغها، إلا أن تلك الممارسات تشكّل منهجاً في تربية الجمهور من ناحية، ومدرسة تتخرّج فيها كوادر السلطة المبثوثة في كل مكان من ناحية ثانية.[22]

خاتمة

يعد تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية من أهم الدعائم التي ترسي حماية أمن المجتمع واستقراره في ظل الوضع الراهن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولاشك أن الشراكة الأمنية، بوصفها مشروع شراكة بين المجتمع والسلطة على اختلاف أنواعها، تعد السبيل المثلى والاستراتيجية الأفضل لتحسين كفاءة الأجهزة الأمنية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات، يمكن عرضها كما يأتي:

أولاً: النتائج

1. تهدف استراتيجية الشراكة المجتمعية إلى خلق اندماج بين السلطات الأمنية وبين أفراد ومؤسسات المجتمع؛ وذلك من أجل دعم التفاعلات الإيجابية بين الطرفين.

2. هناك أدوات وآليات عدة يمكن من خلالها تعزيز مشروع الشراكة المجتمعية في دول مجلس التعاون، تمثلت بالآتي:

- المفاهيم العالمية وسبل الاستفادة منها، حيث تبين أن أفضل مفهوم لتعزيز الشراكة المجتمعية يمكن أن نأخذ به في واقعنا الخليجي هو المفهوم الفرنسي، الذي يحتم بالضرورة اتخاذ أسلوب تسويق الخدمات التي يقدمها الجهاز الأمني كوسيلة للتعاون وإشراك المجتمع في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى الاستفادة من المفهوم الأمريكي وذلك عن طريق حل المشكلات الاجتماعية التي قد تتولد منها الظاهرة الإجرامية.

- أما بالنسبة للتجارب العالمية فأبرزها التجربتان الفنلندية والأسترالية اللتان عملتا على تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية عن طريق المؤسسات التربوية، كما أن التجربة الليبية عملت على تهيئة

المجتمع قبل تفعيل المفهوم في واقعه. أما بالنسبة لليابان فإن تجربتها تفيد في تأكيد مراعاة خصوصية المجتمع عند تطبيق المفهوم، والاستعانة بالقائمين على الجمعيات الأهلية كسبيل لتعزيز المفهوم، وتفعيل دور رجال الأعمال في دعم المفهوم، وحسن التعامل مع الجمهور، والزيارات الودية للمواطنين ومجاملاتهم بما يعمل على تعزيز الاتصال بين الشرطة والمجتمع. أما تجربة شرطة دبي فتفيد بأن تقديم الخدمات للموطنين يعمل على تعزيز الصلة بين جهاز الشرطة والمجتمع. أما التجربة الأردنية فإن عقد دورات الشرطة التي تناقش قضايا المواطنين تعزز التعاون بينهما، وكذلك تعزيز التعاون مع أجهزة الإعلام. ومن الأفضل أن يكون اختيار الفرد وتدريبه ليخدم أهل منطقته؛ وذلك لكونه أكثر إلماماً باحتياجات منطقته الأمنية، وذلك أخذاً بالتجربة البحرينية.

3. دور الوعي الإيجابي في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية، حيث إن درجة الوعي لدى المجتمع تلعب دوراً مهماً في مدى تقبله للمفاهيم الإيجابية.

4. دور الأجهزة الأمنية في تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية؛ وذلك من خلال فهم الفلسفة الحقيقية التي يقوم عليها دور هذه الأجهزة الأمنية، وإشراك المجتمع في صنع القرارات، وقيام ضباط مؤهلين بهذه المهمة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، واستثمار العلوم الاجتماعية في تعزيز آلية الاتصال، وبناء شخصية رجل الشرطة.

5. قدمت الدراسة استراتيجية مقترحة كسبيل لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية في دول مجلس التعاون؛ تمثلت في إنشاء جهاز مركزي على مستوى دول مجلس التعاون، يضع استراتيجية لبناء هذا المفهوم، ويستعين في ذلك بتشكيل لجان فنية. وقد أوضحت الدراسة المقومات والدعائم التي يمكن لهذا الجهاز أن يبني استراتيجيته عليها، وتمثلت تلك الاستراتيجية كذلك في ضرورة المتابعة الدائمة والمستمرة لمختلف الاستراتيجيات التي سبق اتخاذها لتعزيز المفهوم، والعمل على تطوير الاستراتيجيات المعتمدة.

6. هناك عدد من القيم والمفاهيم التي يمكن من خلالها إرساء مفهوم الشراكة المجتمعية في المجتمعات الخليجية؛ تمثلت في اعتبار الشراكة المجتمعية واجباً دينياً، وتفعيل العادات والتقاليد التي من شأنها تعزيز المفهوم، وأن تحقيق الشراكة المجتمعية يصب في مصلحة المجتمع قبل مصلحة جهاز الأمن، وضرورة تحديد هدف طرفي العلاقة، وتحقيق الضبط الاجتماعي، وأن تعزيز الظواهر الإيجابية في المجتمع يهمش الظواهر السلبية، وضرورة تعظيم المكاسب التي تتحقق من خلال تعزيز هذا المفهوم.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة قراءة درجة وعي المجتمع بمفهوم الشراكة المجتمعية، والعمل على اتخاذ وسائل التهيئة لضمان تقبل المجتمع له، قبل تطبيقه على أرض الواقع، وذلك لغرس المفهوم في المجتمع بصورة تكفل تطبيقه بإيجابية.

2. العمل على فهم الاستراتيجية التي يقوم عليها مفهوم الشراكة المجتمعية كسبيل لتعزيز الهدف المنشود منه.

3. تفعيل دور الجمعيات الأهلية، وذلك وفق برامج مُعَدة من قبل القائمين عليها تعتمد على دراسات ميدانية، إضافة إلى جمع المعلومات الأمنية لبناء هذه التصورات حول آلية التفاعل، ورسم السياسة العامة للوقاية من الجريمة.

4. خلق دور لرجال الأعمال في عملية دعم المفهوم.

5. اعتماد استراتيجية مرنة لتعزيز مفهوم الشراكة بين الشرطة والمجتمع، وذلك على نحو يتواءم مع سائر المتغيرات، وبما يكفل لها التطور المستمر.

وفوق ذلك كله، لابد من استغلال السند الإيجابي في المجتمعات الخليجية، لتفعيل طاقاته في بلوغ مرحلة متقدمة من نضج الوعي لمحاربة الجريمة، من خلال الشراكة بين الشرطة والمجتمع.

الهوامش

1. فارس العمران، «الشرطة المجتمعية: الفلسفة والأهداف»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر **الشرطة المجتمعية**، بإشراف إدارة التدريب والتطوير بالإدارة العامة لشرطة أبوظبي، وزارة الداخلية، دولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 18-21 شباط/ فبراير 2001، ص2.
2. سالم مصباح عوض، «التعريف بالشرطة المجتمعية: الفلسفة، والأهداف، وآليات العمل»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الشرطة المجتمعية، المرجع السابق، ص11.
3. أحسن طالب، **الوقاية من الجريمة** (بيروت: دار الطليعة، 2001)، ص64-65.
4. المرجع السابق، ص68.
5. المرجع السابق، ص103.
6. المرجع السابق، ص108.
7. هبة عبدالرحمن الشاذلي وخلود عبدالحميد علي، **الشرطة المجتمعية ودورها في الوقاية من الجريمة**، المنامة: غير منشور، أعد في أيلول/ سبتمبر 2005، ، ص61-65.
8. أحمد الهادي كركوب، «النموذج العربي الليبي للشرطة المجتمعية: نظام الأمن الشعبي المحلي»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الشرطة المجتمعية، مرجع سابق، ص2.
9. هبة عبدالرحمن الشاذلي وخلود عبدالحميد علي، مرجع سابق، ص56.
10. عبدالله عيسى الحادي، **الأمن مسؤولية مشتركة بين مؤسسات المجتمع**، المنامة، غير منشور ، أعد في عام 2005، ص2.

11. محمد فاروق عبدالحميد، «قواعد العمل الشرطي لتنمية وعي ومشاركة الجماهير في عمليات الشرطة الوقائية»، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 4، العدد 1 (الشارقة: حزيران/ يونيو 1995)، ص128.

12. عبدالله عيسى الحادي، مرجع سابق، ص4.

13. المرجع السابق، ص10.

14. فارس العمران، مرجع سابق، ص6.

15. فاروق الموصلي، «الشرطة المجتمعية: تعريفها-فلسفتها-أهدافها-وآلياتها في العمل»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الشرطة المجتمعية، مرجع سابق، ص29.

16. محمد فاروق عبدالحميد، مرجع سابق، ص128.

17. تحقيق منشور في صحيفة **العهد**، العدد 42 (المنامة: 15 أيلول/ سبتمبر 2004)، ص2.

18. هبة عبدالرحمن الشاذلي وخلود عبدالحميد علي، مرجع سابق، ص57.

19. محمد العطار، «علاقة الشرطة بالمجتمع»، مجلة الفكر الشرطي، مرجع سابق، ص82.

20. الآية 110، سورة آل عمران.

21. هبة عبدالرحمن الشاذلي وخلود عبدالحميد علي، مرجع سابق، ص20.

22. فهمي هويدي، **التدين المنقوص** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989)، ص51.

نبذة عن المؤلف

أحمد مبارك سالم: حاصل على شهادة الإجازة العالية في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر الشريف في جمهورية مصر العربية عام 2003. يعمل حالياً باحثاً قانونياً في وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب بمملكة البحرين، وذلك منذ عام 2008. وكان قد عمل بوظيفة باحث قانوني في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال الفترة 2003-2007.

نشر له كثير من البحوث والدراسات، منها: **المسلمون والآخر ... حوار وتفاهم وتبادل حضاري** (مملكة البحرين: وزارة الإعلام، 2005)؛ و**المرأة بلا تمييز**، (المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007)؛ و«الشورى والديمقراطية: التجانس الغائب»، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، العدد 8 (المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث، أغسطس 2007)؛ و«الحياة الثقافية والاجتماعية في البحرين قبل مائة عام»، **مجلة البحرين الثقافية**، العدد 55 (المنامة: يناير 2008)؛ و«الأهازيج الشعبية في البحرين»، **مجلة البحرين الثقافية**، العدد 60 (المنامة: يونيو 2009).

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13.	ماجد كيَّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14.	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15.	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16.	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
17.	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18.	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19.	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20.	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21.	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22.	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23.	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24.	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25.	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26.	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

.41	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
.42	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
.43	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
.44	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
.45	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
.46	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
.47	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
.48	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
.49	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
.50	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
.51	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
.52	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
.53	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها
.54	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
.55	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
.56	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
.57	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

.58	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
.59	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
.60	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
.61	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
.62	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
.63	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
.64	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
.65	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
.66	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
.67	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
.68	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
.69	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
.70	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

83. عبدالمنعم السيد علي — العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84. إبراهيم مصحب الدليمي — المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85. سيار كوكب الجميل — المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86. منار محمد الرشواني — سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87. محمد علي داهش — اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88. محمد حسن محمد — الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89. رضوان السيد — مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90. هوشيار معروف — التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91. محمد الدعمي — الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92. أحمد مصطفى جابر — اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93. هاني أحمد أبو قديس — استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94. محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي — القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95. ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم — العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96. مصطفى عبدالعزيز مرسي — الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97. علي مجيد الحمادي — الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98. آرشاك بولاديان — مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99. خليل إبراهيم الطيار — الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100. جهاد حرب عودة — المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101. محمد علي داهش ورواء زكي يونس — اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102. عبدالله المجيدل — حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103. حسام الدين ربيع الإمام — البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104. شريف طلعت السعيد — مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 – 1995)
105. علي عباس مراد — مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106. عمار جفال — التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107. فتحي درويش عشيبة — الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108. عدي قصيور — حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109. عمر أحمد علي — جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله – آثاره – وضعه القانوني
110. محمد خليل الموسى — التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111. محمد فايز فرحات — مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112.	صفات أمين سلامة	أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113.	وليد كاصد الزيدي	الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114.	محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي	استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115.	محمد المختار ولد السعد	عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116.	ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان	العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117.	إبراهيم فريد عاكوم	إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119.	إبراهيم عبدالكريم	حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120.	لقمان عمر النعيمي	تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121.	محمد بن مبارك العريمي	الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122.	ماجد كيالي	مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123.	حسن الحاج علي أحمد	خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124.	سعد غالب ياسين	نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125.	عادل ماجد	مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126.	سهيلة عبد الأنيس محمد	العلاقات الإيرانية - الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف

127.	ثامر كامل محمد	الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128.	فاطمة حافظ	تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129.	مصطفى علوي سيف	استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130.	محمد بوبوش	قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131.	راشد بشير إبراهيم	التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132.	سامي الخزندار	تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
133.	محمد عبدالحميد داود	الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134.	عبدالله عبدالكريم عبدالله	تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135.	أحمد محمود الأسطل	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136.	محسن محمد صالح	النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137.	رضوان زيادة	الإسلام السياسي في سوريا
138.	رضا عبدالسلام علي	اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139.	عبدالوهاب الأفندي	أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

140. حسين عبد المطلب الأسرج — دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141. خالد حامد شنيكات — عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142. محمد يونس — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143. عبد العالي حور — حقوق الإنسان في الشراكة الأوروومتوسطية
144. مسعود ضاهر — المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145. شيرين أحمد شريف — القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146. شريف شعبان مبروك — صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147. عبدالجليل زيد المرهون — أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148. صباح نعوش — منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
149. محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي — تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق – الوقائع – آفاق المستقبل
150. محمد سيف حيدر — اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151. بشارة خضر — عملية الاندماج الأوربي: النشأة – العقبات – التحديات المستقبلية
152. محمد صفوت الزيات — القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
153. محمد عبدالرحمن العسومي — التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.

2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.

3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.

6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.

7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).

8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.

9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.

10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:
الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الــدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae